الأمم المتحدة
A/RES/76/209
الجمعية العامة
Distr.: General
6 January 2022

الدورة السادسة والسبعون
البند 20 (ح) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: التعليم من أجل التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/76/533/Add.8، الفقرة 7)]

209/76 - التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 223/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 والقرارات السابقة الأخرى المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومبادئه التوجيهية ومبادئه العامة، وقرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، وإذ ترحب بالجهود

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لتكييف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام التي قُطع في خطة عام 2030 بضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالحصول على التعليم والمشاركة فيه على مدى السنوات الماضية، كان هناك 260 مليونا من الأطفال والشباب الذين تراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 17 عاما لا يزالون خارج المدارس في عام 2020، ولا يستوفي أكثر من نصف عدد الأطفال والمراهقين الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات، وأنه على الرغم من أن التغيرات التكنولوجية والرقمية السريعة توفر فرصا وتطرح تحديات، فإن بيئة التعلم، وقدرات المدرسين ونوعية التعليم لا تواكب تلك التغيرات، وإن ثمة حاجة إلى إعادة تركيز الجهود بغية تحسين نتائج التعلم لجميع مراحل الحياة، ولا سيما للنساء، والفتيات والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام الذي قُطع في خطة عام 2030 بضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها بوضع سياسات واتخاذ إجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بمعالجة التحديات في مجال تمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بأهمية توفير تعليم جيد لجميع الفتيات والفتيان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يستلزم الوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع وفي المناطق الريفية، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع، والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون أوضاعا هشة وتوفير بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة للجميع وفعالة، وإذ تقر بأهمية زيادة الاستثمارات والتعاون الدولي لتتاح لجميع الأطفال فرصة إكمال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، على أن يكون هذا التعليم مجانيا ومنصفا وشاملا للجميع وجيد النوعية ويؤدي إلى تحقيق نتائج تعلم مناسبة وفعالة، بما في ذلك عن طريق توسيع وتعزيز نطاق المبادرات، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم وتحسين المرافق التعليمية التي تراعي الاعتبارات المتصلة بالطفل وبالإعاقة والاعتبارات الجنسانية، وعن طريق زيادة النسبة المئوية للمدرسين المؤهلين في البلدان النامية، بسبل منها التعاون الدولي، ولا سيما في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من المكاسب التي تحققت في توفير إمكانية الحصول على التعليم، لا تزال الفتيات أكثر عرضة من الفتيان للبقاء مستبعدات من التعليم بسبب الحواجز الجنسانية،

وإذ تنوه بأهمية ضمان أن يكتسب جميع الأطفال والشباب والبالغين مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030،

وإذ تنوه أيضا بأهمية اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للمساعدة على تعزيز تبادل المعارف والتعاون، وبأهمية زيادة الاستثمارات في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتعزيز التعليم التقني والمهني والعالي والتعلّم عن بعد والتدريب، وبأهمية كفالة تكافؤ فرص النساء والفتيات وتشجيع مشاركتهن في ذلك،

وإذ تنوه كذلك بأهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، في سياقات منها خطة عام 2030، واستنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وجدول أعمال القرن 21[(1)]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[(2)]، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي نظمته حكومة اليابان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وعُقد في آيشي – ناغويا، باليابان، عام 2014، والمنتدى العالمي للتعليم لعام 2015، الذي عُقد في إنشيون، بجمهورية كوريا، وإطار العمل في مجال التعليم حتى عام 2030، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، في أثناء دورته الثامنة والثلاثين، وإطار العمل المعنون "التعليم من أجل التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030)، الذي أقره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الأربعين، والمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وحكومة ألمانيا، وعقد عبر الإنترنت انطلاقا من برلين في الفترة من 17 إلى 19 أيار/مايو 2021،

وإذ تشير إلى برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة[(3)]، وإعلان آيشي – ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة[(4)] الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون الصادر عن المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015[(5)]،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته

---

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني.

(2) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(3) انظر A/69/76، المرفق.

(4) A/70/228، المرفق.

(5) إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام 2030: نحو التعليم الجيّد الْمُنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع (انظر United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Final Report of the World Education Forum 2015, Incheon, Republic of Korea, 19–22 May 2015* (Paris, 2015)).

الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تشير بقلق بالغ أيضا إلى حالات الإغلاق العالمي غير المسبوقة للمدارس الناجمة عن جائحة كوفيد-19، التي أثرت على أكثر من 1,5 بليون من الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى خسائر كبيرة في التعلم وزيادة معدلات التسرب ومما أثر على نحو غير متناسب على المعلمين والطلاب في الأوضاع الضعيفة، ولا سيما الفتيات والنساء، وفاقمت من أوجه المساواة القائمة من قبل فيما بين نظم التعليم وداخلها، لأن التعليم هو محرك رئيسي لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وإذ تضع في الاعتبار ما خلفته الجائحة من أثر على الصحة العقلية للطلاب والمدرسين ورفاههم، وإذ تؤكد أهمية الاستثمار في إقامة منصات تعليمية متاحة للجميع، وفي التعلم الرقمي الهجين، بأساليب تشمل تحسين وصول الجميع إلى الإنترنت على قدم المساواة وبصورة آمنة وميسورة التكلفة، وتعزيز الدعم المقدم من الوالدين أو الأوصياء، وبرامج تنمية قدرات المعلمين المحددة الأهداف، وتطوير منصات وموارد التعلم عبر الإنترنت، وإذ تؤكد من جديد أهمية إعادة فتح المدارس بأمان في أقرب وقت، ودعم جميع الأطفال في سياق العودة إلى المدارس، وإذ تلاحظ مع التقدير الإجراءات التي اتخذها التحالف العالمي للتعليم، الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر إغلاق المدارس، ومعالجة الخسائر في التعلم وتكييف نظم التعليم، وكذلك الإجراءات التي اتخذها التحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية بوصفه مبادرة مشتركة بين الحكومات والوكالات الإنمائية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص تهدف إلى سد الفجوة التغذوية التي نجمت عن إغلاق المدارس في شتى أنحاء العالم،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 25/73 المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي أعلنت بموجبه 24 كانون الثاني/يناير اليوم الدولي للتعليم،

وإذ تسلم بأهمية التشجيع على اتباع نهج شامل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وبأهمية التشجيع على تعزيز الصلات بين الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في العديد من المجالات، بما يشمل مختلف فروع المعرفة،

وإذ تسلم أيضا بالدور الذي يؤديه التعليم من أجل التنمية المستدامة في تعزيز جملة من القضايا وإذكاء الوعي بها، ومنها القضاء على الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وبناء مجتمعات محلية قادرة على مواجهة الكوارث وتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف، في جملة أمور،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد إدراكها أن كرامة الإنسان أمر أساسي، ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولا إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء خطر النقص في تمويل التعليم وتأثير تعطّل الخدمات التعليمية في أثناء حالات الطوارئ الإنسانية على الجهود الرامية إلى ضمان فرص التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع والتعلم مدى الحياة للجميع، وإذ تسلّم بالحاجة إلى دعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وكذلك تعزيز التعليم العالي، والتدريب على المهارات والتعليم المهني في حالات النزاع والأزمات، حيث يشكل التعليم العالي دافعا قويا إلى التغيير وتجد فيه فئة هامة من الشبان والشابات الملاذ والحماية، ذلك أنه يحافظ على آمالهم في المستقبل، ويعزز الإدماج وعدم التمييز، ويعمل بمثابة حافز لإنعاش البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع وإعادة بنائها،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة[6]، الذي قدم استعراضا لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7]؛

2 - ***تحيط علما مع التقدير*** بإعلان برلين بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، والبيان الختامي للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، المعقود في الفترة من 17 إلى 19 أيار/مايو 2021 عبر الإنترنت انطلاقا من برلين، والذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وحكومة ألمانيا[8]؛

3 - ***تؤكد من جديد*** أن التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة حيوية من وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، حسبما يرد في إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وإعلان برلين بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وجزء لا يتجزأ من هدف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد وعنصر تمكيني رئيسي لجميع الأهداف الأخرى، وترحب بتعاظم الاعتراف الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة؛

4 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يوفر تعليما جيدا في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي والتعلّم عن بعد، بما في ذلك التدريب التقني والمهني - على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم، ليتسنى لجميع الناس، بغض النظر عن الجنس، أو السن، أو العرق، أو الأصل الإثني، وللأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، والأطفال والشباب، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة، أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة تامة وإسهامهم في التنمية المستدامة؛

---

(6) A/76/228.

(7) القرار 1/70.

(8) A/76/228، المرفق.

5 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ خطوات أكثر تأثيرا لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة والبلدان الأشد ضعفا وللوصول أولا إلى الناس الأشد تخلفا عن الركب؛

6 - ***تدعو*** إلى زيادة الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيون والرامية إلى إعطاء الأولوية للتعليم وإعادة فتح المؤسسات التعليمية بأمان للتعلُّم بالحضور الشخصي استنادا إلى الأدلة العلمية وبمراعاة السياقات المحلية مع إعطاء الأولوية لصحة وسلامة الطلاب والمعلمين، وضمان أن تكون خطط إعادة فتح تلك المؤسسات موجهة نحو الإنصاف، ومراعاة المنظور الجنساني، والشمول، والفئات المستهدفة، وتعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره الركيزة في بناء نظم تعليمية شاملة ومرنة؛

7 - ***تشجع*** الحكومات وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على الالتزام ببناء نظم تعليمية جيدة النوعية وشاملة ومرنة من خلال ما يلي: (أ) تقديم المزيد من الدعم للمعلمين والعاملين في مجال التعليم، بأساليب تشمل التطوير المهني المحدد الأهداف فيما يتعلق بالمهارات الرقمية والتربوية؛ (ب) الاستثمار في تنمية المهارات، بما في ذلك التعلُّم والرفاه الاجتماعيان والعاطفيان، والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة العقلية من أجل التعافي الشامل، والتنمية المستدامة، والعمل اللائق، وتعزيز القابلية للتوظيف، والعمالة الكاملة والمنتجة؛ (ج) القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وسد الفجوة الرقمية من خلال موارد التعليم المفتوحة والتعلم المنصف والميسور التكلفة والشامل المدعوم بالتكنولوجيا، استنادا إلى مبدأي التفكير النقدي والاستدامة بالتزامن مع إجراء تقييم مناسب لمخاطر تلك التكنولوجيات ومنافعها، وكفالة الحصول عليها وتطويرها واستخدامها بصورة مسؤولة وآمنة ومنصفة وشاملة للجميع؛ (د) بناء قدرات نظم التعليم على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ؛ (هـ) توفير تعليم أكثر شمولًا للجميع من خلال كفالة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في اكتساب المعارف والمهارات؛

8 - ***تشجع*** الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر على التوسع في إجراءات التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال تنفيذ الإطار المعنون "التعليم من أجل التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030) وخريطة الطريق الملحقة به؛

9 - ***تشجع*** الحكومات على زيادة الجهود لإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة إدراجا منهجيا وترسيخه كليا في قطاع التعليم وغيره من القطاعات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، عن طريق جملة أمور منها توفير الموارد المالية وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات ذات الصلة وتنمية قدرات صانعي السياسات والقادة المؤسسيين والمربين، وكذلك عن طريق تعزيز البحث والابتكار والرصد والتقييم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة دعما لزيادة الممارسات الحميدة؛

10 - ***تشجع*** جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق الإمكانات التامة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

11 - ***تشدد*** على أهمية مواصلة وضع وتنفيذ برامج التعليم والتوعية العامة، وتدريب الموظفين العلميين والفنيين والإداريين، وتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتعزيز المشاركة العامة في التصدي لتحديات تغير المناخ؛

12 - ***تقرر*** مواصلة إيلاء الاعتبار، حسب الاقتضاء، لإسهام التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار متابعة خطة عام 2030 واستعراضها؛

13 - ***تدعو*** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باعتبارها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتعليم، إلى مواصلة الدور المنوط بها في مجال قيادة وتنسيق خطة التعليم لعام 2030، خاصة في ضوء الآلية العالمية المتجددة للتعاون في مجال التعليم التي اعتمدت في الجزء الوزاري من الاجتماع العالمي للتعليم لعام 2021، الذي عقد في 13 تموز/يوليه 2021، وتُقدم فيه اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بعد إعادة تشكيلها، لتكون بمثابة الهيئة العالمية المعنية بالتنسيق في مجال التعليم في إطار خطة عام 2030؛

14 - ***تدعو أيضا*** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باعتبارها الوكالة الرائدة المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى مواصلة تنسيق عملية تنفيذ الإطار المعنون "التعليم من أجل التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030) من خلال خريطة الطريق الملحقة به، بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومواصلة بذل جهود الدعوة لبيان أهمية ضمان الموارد الكافية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة زيادة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الإطار؛

15 - ***تدعو*** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، بطرق منها تبادل المعارف ووضع المعايير، وتمكين الشباب وتعبئتهم، وتبادل أفضل الممارسات، وجمع البيانات، وإجراء البحوث والدراسات؛

16 - ***تدعو*** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

17 - ***تشجع*** جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي؛

18 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "التعليم من أجل التنمية المستدامة".

الجلسة العامة 54
17 كانون الأول/ديسمبر 2021